وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية للعام المالى ٢٠١٠

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١١/٤/١٨ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١٠/١٧ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١٠ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٥٤٩٧٤٠١,٧٣ ج (فقط خمسة وعشرون مليونًا وأربعمائة وسبعة وتسعون ألفًا وأربعمائة وواحد جنيه وثلاثة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية مبلغ ١٨٧٧٢٥٢٢,١٧ ج (فقط ثمانية عشر مليونًا وسبعمائة واثنان وسبعون ألفًا وخمسمائة واثنان وعشرون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا لا غير)

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٧٢٤٨٧٩,٥٦ ج (فقط ستة ملايين وسبعمائة وأربعة وعشرون ألفًا وثمانمائة وتسعة وسبعون جنيهًا وستة وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ ٨٠٩٩٧١١٥,٩٨ ج (فقط ثمانون مليونًا وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفًا ومائة وخمسة عشر جنيهًا وثمانية وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/١٠/١٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د / حسين على احمد عمران